



مكتب الدراسات  
للإسلام وتحديث  
الإدارة القضائية



## ملشروع

أرضية الجامعة الربيعية الرابعة

## تحت شعار

معاونة الأسرة  
بين المرجعيات الدولية والخصوصية المغربية

بين المرجعيات الدولية والخصوصية المغربية



لا جرم أن الترسانة القانونية المغربية عرفت تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، في أفق تدعيم أسس دولة الحق والقانون وتحقيق العدل والإنصاف، ولعل صدور مدونة الأسرة بما جاءت به من مستجدات وما واكب دخولها حيز التنفيذ من نقاش فقهي واجتهاد قضائي، شكل منعطفًا حقوقيًا مهما كانت له آثار إيجابية على الأسرة برمتها، عبر الانتكاح للإرادة الملكية الرامية إلى وضع مدونة عصرية للأسرة منسجمة مع روح الدين الإسلامي والمبادئ السامية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق والأوقاف الدولية.

إلا أن الممارسة العملية والتطبيق الإجرائي لمدونة الأسرة خلال أربعة عشر سنة أظهر عدة إختلالات ومشاكل قانونية أثرت سلبا على كيان الأسرة، ولعل مجرد الاطلاع على الإحصائيات الأسرية الرسمية سيظهر الارتفاع المتزايد لعدد القضايا المعروضة على المحاكم، مواراة مع التصدي البنوي المتعلق بالنقص الصارخ في عدد موظفي الإدارة القضائية وكذا عدد القضاة المتخصصين في المادة الأسرية، فضلا عن كون أغلب مقررات أقسام قضاء الأسرة غير لائقة للوفدين عليها بل العاملين بها.

لقد أظهر تطبيق بعض مواد مدونة الأسرة مجموعة من الإشكالات العملية والواقعية، مما يستدعي التدخل التشريعي من أجل مراجعة الإختلالات والنواقص التي اعترتها، وكذا تبسيط وتسريع مجموعة من الإجراءات التي أثبتت الممارسة العملية عدم نجاعتها أو تعقيدها، وساهم الفهم والإفهام للفاطئين لمقاصد مدونة الأسرة والذي أملته عدة مؤتمرات، على خلق وضعيات أثرت سلبا على كيان الأسرة، عصفت باستقرار الكثير منها.



فإذا كان المتتبع المتمعن في المشاكل القانونية التي تطرحها بعض مواد مدونة الأسرة، وما نجم عنها من إشكالات واقعية يلمس عدم نجاعتها، وبالتالي ضرورة مراجعتها و تغييرها، فخدمة لقدسية الأسرة وحمايتها لاستقرارها، فإن المتأمل في النقاشات المجتمعية التي تطفو بين الفينة والأخرى حول قضية ما من القضايا التي تُطرحها هذه المدونة، كقضية ثبوت الزوينة أو قضية التعدد أو قضية الإرث أو غيرها، لا يسعه إلا أن ينادي بضرورة فتح نقاش هادئ سعياً لإنصاف كل الأطراف لبعضهم البعض مع محاولة البحث عن المشترك الذي يلزم توسيع مساحته، وعن المختلف فيه الذي يبب الوقوف عند خلفياته، مع التطي بكثير من الموضوعية في تناول القضايا الشائكة بآليات تكون الأولوية فيها للمقاربات العلمية عوض التدافعات الإيديولوجية.

إيماناً منا في وداية موظفي العدل بهذه الضرورة الملحة، عكفنا أولاً على رصد بعض الإشكالات التي طرحتها بعض مواد مدونة الأسرة، وقدمنا مقترحات بخصوصها نرى أنها كفيلة بعلاج إفتلالات عديدة، إن على مستوى الصياغة أو على مستوى تدليل المشاكل العملية والواقعية والقانونية، وإفترننا ثانياً طرق باب الحوار في قضية من أخطر القضايا، يتداخل فيها الديني بالديني والعلمي بالإيديولوجي والسياسي بالاقتصادي، مُدركين مدى صعوبة المهمة الملقاة على عاتقنا، ومُقدرين مدى أهمية فتح نقاشات من هذا القبيل، في تقليص الهوة على مستوى عالم الأفكار كخطوة قد تتبعها خطوات على مستوى الواقع أو التشريع.

في هذا السياق إفترننا مدونة الأسرة لتكون موضوعاً للجامعة الربيعية الرابعة، محاولة منا الإسهام في تقييم حصيلة تنزيل مقتضياتها خلال أربعة عشر سنة، وارتأينا أن يكون شعارها ومناورها على الشكل الآتي:



## ✦ أولاً : الإشعار

"مدونة الأسرة بين المرجعيات الكونية والخصوصية المغربية"

## ✦ ثانياً : المحاور

- Ⓒ المحور الأول : مدونة الأسرة وسؤال الهوية والمرجعية.
- Ⓒ المحور الثاني : مدونة الأسرة وسؤال الحصيلة.
- Ⓒ المحور الثالث : مدونة الأسرة والوسائل البديلة لحل المنازعات الأسرية.

## ✦ ثالثاً : الأسئلة

- إلى أي مدى استطاع بلدنا في إطار تشريعاته الوطنية وبخاصة مدونة الأسرة تفعيل مقتطف أوجه الحماية التي توفرها المواثيق الدولية للمرأة والطفل؟
- ما مدى توفيق المشرع أو إنفاقه في نزع طابع القديسية عن مدونة الأسرة بدمجها في السياق الوضعي للتشريع؟
- أية مقارنة يمكننا اليوم من ملاءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية ضمانا لحقوق المرأة على ضوء المقتضيات الدستورية (2011) من خلال تعديلات جوهريّة في مدونة الأسرة؟
- لماذا لم تظ مدونة الأسرة بنقاش عميق في سياق ورش إصلاح منظومة العدالة؟



- إلى أي حد استطاع المغرب إعمال البعد التقوي في تطوير السياسات العمومية في المجال الأسري؟
- ماهي الآليات والمؤسسات القادرة اليوم على الحماية من ظاهرة العنف بأنماطه الثقافية والاقتصادية وأشكاله المادية والرمزية للحد من الآثار النفسية والاجتماعية الوثيمة لانتقال الروابط الأسرية؟
- هل يمكن الحديث عن صيغة إيجابية لمدونة الأسرة بعد أربعة عشر سنة من التطبيق؟
- هل كان لتطبيق مدونة الأسرة آثار إيجابية على الأسرة المغربية وفقا لمقاصدها وأهدافها العامة المجتمعية و الوطنية؟
- هل وفق الاجتهاد القضائي في التفاعل مع هذه المقاصد العامة لتغطية القصور الذي تعرفه بعض مواد مدونة الأسرة ؟ خاصة و أن الواقع العملي يبرر تباينا في تطبيق بعض مقتضياتها.
- هل يمكننا الحديث عن اجتهاد قضائي ( قضاء النقص ) أسري قار يقتدي به قضاة المعاكم؟
- وهل استطاع القضاء الأسري المغربي مراعاة ائتلاف النوارك والعالات المعروضه عليه والظروف الخاصة بكل قضية وكذا ائتلاف البيئات وتغير الظروف المعيشية للأسرة المغربية؟
- هل حققت الوظائف الجديدة للتدخل القضائي في قضايا الأسرة الغايات المرجوة مقابل الوظائف التقليدية المتمثلة في الوساطة الأسرية أو في غيرها؟
- ما هي مكامن النقص والخلل في مدونة الأسرة على المستويين التشريعي والتطبيقي؟



- ما مدى نجاعة وفعالية الأدوار المنوطة بالنيابة العامة في القضاء الأسري مواراة مع الصعوبات والإكراهات الواقعية المتمثلة أساسا في كون تدفها قد يأتي بنتائج عكسية؟
- هل يمكن الحديث عن نجاعة أفرها تنوع الأجهزة القضائية الأسرية، من قضاء فردي وجماعي، وقضاء الموضوع وقضاء النيابة العامة، وقضاء أسري عادي وآخر استعجالي؟
- هل حقق تقليص الآجال في مدونة الأسرة الغايات المرجوة المتمثلة في تبسيط الإجراءات وتوحيدها؟ أم وقع خلاف ذلك؟
- أما آن الأوان لإحداث معاكم مستقلة للأسرة ومتخصصة في القضاء الأسري كما هو الشأن بالنسبة للمعاكم الإدارية والتجارية؟
- أي دور للتكوين التخصصي للقضاة وكذا لموظفي الإدارة القضائية في المادة الأسرية وأي موقع لروح وفلسفة المدونة المتمثلة في حماية الأسرة المغربية؟
- أي دور يمكن أن تلعبه الوسائل البديلة لحل المنازعات في التنزيل السليم لروح وفلسفة المشرع المضمنة بمواد مدونة الأسرة؟
- ألا يمكن سن قانون مسطري أسري عوض الرجوع إلى قانون المسطرة المدنية فيما يخص الإجراءات المسطرية الخاصة بالنزاعات الأسرية؟
- هل يمكن الحديث عن دور إعلامي فعال مطابق للمجتمع المغربي بضرورة إنتاج مدونة الأسرة باعتبارها مكسبا للمجتمع المغربي بجميع مكوناته؟
- أما آن الأوان أن يقوم المشرع بمراجعة العديد من مواد مدونة الأسرة التي أثبتت محدوديتها في حل المنازعات الأسرية، فنالت ظنا وفيرا من التعليقات والانتقادات



## من طرف الفقهاء والمتخصصين والباحثين في القانون الأسري والعاملين والفاعلين في قطاع العدل؟

هذا غيض من فيض الأسئلة الإشكالية التي تفرض نفسها كلما طرح موضوع مدونة الأسرة وفتح حوله النقاش، سنحاول مقاربتها من زوايا مختلفة، تتعدد بتعدد وجهات النظر حولها، سواء صدرت عن باحثين أو مهتمين بالشأن القانوني أو التقوي أو كانت إفرارا لتجربة ممارسين من قضاة وممارسين وموظفين من داخل الإدارة القضائية.

إنها لحظة للتفكير ومناسبة للتأمل الجماعي في مآل الندوة وفي الأسئلة الإشكالية المطروحة أمامها، تدعوكم وادية موظفي العدل للمشاركة في فعاليتها يومي الجمعة والسبت 28 و29 يونيو 2018 بقاعة المؤتمرات بالمركز الاصطيافي لقضاة وموظفي العدل بمراكش.